

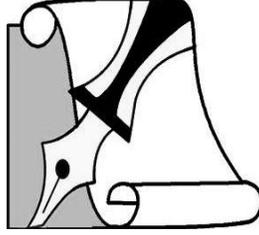


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## العلاقات الإسرائيلية الأوزبكية

### ١ . مدخل:

تدخل أوزباكستان في الإقليم الجيوسياسي الخاص بمنطقة آسيا الوسطى وفيه خمس دول: كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وهي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق واستقلت عنه بعد انهياره في مطلع التسعينيات مكونة دول آسيا الوسطى الخمس، وبذلك فإنّ هذه الدول التي قبعت لأكثر من قرن من الزمن خلف "الستار الحديدي" وجدت نفسها فجأة في مرحلة إعادة التكوّن الإقليمي ممّا أتاح للعديد من القوى الإقليمية والدولية النفاذ إليها.

أوزبكستان هي أكبر دولة سكاناً في وسط آسيا، عاصمتها طشقند ومن أهم مدنها سمرقند. وهي إحدى الجمهوريات الإسلامية ذات الطبيعة الفيدرالية ضمن الجمهوريات السوفياتية السابقة. وتضمّ جمهورية أوزبكستان جمهورية قراقل باك. كما تضمّ أقاليماً أخرى لها حكم ذاتي يبلغ عددها تسعة أقاليم. منها أقاليم لها شهرة عريقة في تاريخ الإسلام، مثل بخاري وسمرقند وطشقند وخوارزم. فقد قدّمت هذه المناطق علماء مشهورين كان لهم أثرهم في التراث الإسلامي ومن أبرزهم البخاري والخوارزمي والبيروني والنسائي والزمخشري والترمذي وغيرهم العديد من أعلام التراث الإسلامي. اللغة الرسمية في هذه الدولة هي الأوزبكية كما أن جميع عناصر الشعب تجيد الروسية وقليلاً منهم يفهم اللغة الدرية التي يتكلّم بها الناس في طاجيكستان وأفغانستان. وعلى الرغم من أن الأوزبك يشكّلون الغالبية العظمى من السكان في أوزبكستان، فإنّ هناك عدداً من الأقليات، خصوصاً الطاجيك والروس والقوزاق، وقد منحت الأقليات الأخيرة منطقة تتمتع بحكم شبه ذاتي في شمال غرب البلاد. في الوقت نفسه فإن ٩٠ % من السكان في أوزبكستان هم من المسلمين السنّة، وفي ظلّ هذه الظروف أصبح الإسلام نقطة تجمّع طبيعياً لهويّة جماعيّة جديدة.

في مطلع التسعينيات من القرن العشرين تدفّق عشرات الدعاة الإسلاميين الأجانب على وسط آسيا، في محاولة لاغتنام الفرصة لإعادة هذه البلدان إلى الأمة المسلمة، بعد أن عانوا طويلاً في ظلّ نظامٍ ملحد،

وجاءت أكبر مجموعات من الدعاة من تركيا والجزيرة العربية خاصة السعودية. وشملت البعثات التركية حركات صوفية بهدف إعادة إحياء الطرق الصوفية - وعلى رأسها النقشبندية- في موطنها الأصلي. كما انتشرت أيضا النورية -وهي حركة إسلامية معتدلة تعود إلى سعيد النورسي- ولكن هذه المرة عن طريق فتح الله جولن أحد تلاميذ النورسي، الذي أنشأ حركة أخرى تحمل اسمه وتستوحي الأفكار الصوفية مع مزيج من الحداثة. وقد سعت حركة "فتح الله جولن" بقوة للانتشار في آسيا الوسطى، عن طريق المدارس والمؤسسات التجارية والدعوية والمطبوعات والوسائل الإعلامية، وعلى الرغم من ذلك فقد أغلقت الدولة في أوزبكستان الطريق في وجه هذه الحركة بعد عدة سنوات من العمل، بحجة نشرها المذهب الوهابي المتشدد المتعارض مع التقاليد الإسلامية المحلية والسياسات الحكومية. وبعد أن رحبت حكومات آسيا الوسطى في البداية بالبعثات الدعوية، سرعان ما أصبحت في نظرها مشبوهة وخطرة، وقلقت بشأن أهدافها، وخشيت من مخاطر الاضطرابات التي قد تنجم عن الأفكار الأصولية المتطرفة التي تبشر بها. لذا فقد اتخذت الحكومة الأوزبكية موقفاً صارماً خشية تكرار ما حدث في طاجيكستان المجاورة، خصوصاً مع ظهور بعض التطورات على الجبهة الداخلية. ففي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ قامت الحكومة بطرد حوالي خمسين داعية سعودية وهابي من أوزبكستان. وفي عام ١٩٩٤ قامت بحظر صحيفة "زمان" - الصحيفة التي تصدرها الحركة النورية التركية- كما أغلقت مدارس جولن في ١٩٩٩. كما اضطر كثير من الطرق الصوفية إلى إنهاء أنشطته في البلاد. وعلى الرغم من التعاطف الرسمي من الحكومة التي تصرح بأن التصوف جزء من التقاليد الوطنية، إلا أنه يبدو أنها تريد للتصوف أن يقتصر على المستوى الفكري، دون أن يتحول إلى قوة سياسية تنافس السلطات الرسمية. ومما يثير الدهشة أنه في السنوات القليلة الماضية كان التواجد التبشيري الأجنبي الوحيد في أوزبكستان ينحصر في الجماعات المسيحية الإنجيلية المختلفة التي ازداد قلق الحكومة منها ليس من منطلق الخوف من أن الكثير من أفكارهم قد تؤدي إلى الإرهاب، بل من منطلق تعارض هذه الجماعات مع القيم العامة، فهذه المجموعات لا تعتبر جزءاً من الثقافة الوطنية كالأقليات الدينية الأخرى (اليهودية والمسيحية الأرثوذكسية الروسية)، بل تعتبر دخيلة على المجتمع.

سكان أوزبكستان ينتمون إلى مجموعةٍ من العناصر، أبرزها الأوزبك ويشكلون أغلبيةً سكانها حيث تصل نسبتهم إلى ٦٨% ومن القزق ٤% ونسبة مماثلة من الطاجيك. وحوالي ٥% من التتار ونصف هذه النسبة من القراقل باك. وكل هذه العناصر مسلمة، ولذلك يشكّل المسلمون الأغلبية الكبرى بين سكان أوزبكستان ويشكل الروس ١٠%. وتبلغ نسبة المسلمين من سكان الدولة ٨٨% وهذا يرجع إلى انخفاض نسبة السكان الروس في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي.

أوزبكستان، أكبر جمهوريات آسيا الوسطى أيضاً من حيث عدد السكان، حيث تضمّ ٢٦ مليون نسمة. وقد حكمها من يومها الرئيس إسلام كريموف بقبضة من حديد، والذي قد أعيد إنتخابه لولاية ثانية في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٩١،٩% من الأصوات. وقد إنتقد كل من الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي سير عمليات الإنتخاب والتي جاءت بكريموف إلى الحكم، واصفة في نفس الوقت هذا النظام بالأكثر الأنظمة القمعية في العالم. وبرغم الثروات الطبيعية الهائلة التي يتمتع بها هذا البلد، "الذهب، الفحم والغاز الطبيعي بالخصوص"، إضافةً إلى إنتاج القطن حيث تعتبر أوزباكستان المنتج الثاني دولياً لمادة القطن، فرغم كل هذه الإمكانيات المادية الهائلة، إلا أنّ البلد يُعتبر الأفقر على مستوى آسيا الوسطى، حيث أدت سياسة الحكم الحالي بالدخل الفردي إلى أدنى مستوياته، ما يعادل ٤٠ دولار شهرياً. كما هبط منتج الفرد المحلي بنسبة ٤٠% منذ عام ١٩٩٨. ويُعتبر المجتمع الأوزبكي مجتمعاً أمياً في غالبيته ٩٩%، ويشكّل المسلمون ٨٨% مع أقلية مسيحية أرثوذكسية.

كانت دولة فلسطين من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية أوزبكستان في ٣٠/١٢/١٩٩١، وفي ١٤/٩/١٩٩٤ قام رئيس دولة فلسطين ياسر عرفات بزيارة رسمية لأوزبكستان التقى خلالها مع رئيس الجمهورية إسلام كريموف، وافتتح سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية أوزبكستان. وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٤ قدّم الدكتور نبيل اللحام، أوراق اعتماده كأول سفير مقيم مفضّ فوق العادة لدولة فلسطين في أوزبكستان. وفي نيسان ١٩٩٧ قام البروفيسور عبد العزيز كاميلوف وزير الخارجية الأوزبكستاني بزيارة لدولة فلسطين. وبتاريخ ١٦/٩/١٩٩٨ قام الرئيس إسلام كريموف، بزيارة التقى خلالها برئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في رام الله أثناء زيارته الرسمية لـ "إسرائيل". وعبر إسلام كريموف عن ثقته بأن الشعب الفلسطيني سيصل إلى حقوقه

ويقيم دولته المستقلة بالطرق السلمية، وأضاف أن أوزبكستان تساند الشعب الفلسطيني بذلك في المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة، وأن إقامة العلاقات المباشرة بين رجال الأعمال في مجال المشاريع الصغيرة والقطاع الخاص تلبي مصالح الجانبين، وأن اتفاقية التعاون بين الغرف التجارية والصناعية بين البلدين التي وقّعت في عام ٢٠٠٥ هي خطوة في هذا الاتجاه. وأشار السفير الفلسطيني إلى أنه سيصّب جهوده على تطوير التعاون وتوسيع الصلات التجارية والاقتصادية. وقال أن العلاقات الثقافية تقرب بين شعوبنا وأن مئات الطلبة الفلسطينيين درسوا في مؤسسات التعليم العالي الأوزبكية، وكل هذا يعزز التعاون بين البلدين. وأثناء العدوان الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة الفلسطيني في مطلع عام ٢٠٠٩ ورّعت وكالة أنباء Jahon التابعة لوزارة الخارجية بجمهورية أوزبكستان، بياناً أعربت فيه عن قلق الأوساط الاجتماعية في أوزبكستان من تفاقم الأوضاع في قطاع غزة ومناشدتها للأطراف المتصارعة لوقف العمليات العسكرية وحلّ الخلافات عن طريق التفاوض، وعن القلق الكبير الذي تلقّت فيه الأوساط الاجتماعية في أوزبكستان أنباء تفاقم الأوضاع في قطاع غزة، والتي تهدّد عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وآفاق استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط. وأن المعارك العنيفة في قطاع غزة أدت إلى خسائر بشرية كبيرة وإلى أزمة إنسانية.

## ٢ - الحكم في أوزباكستان:

لقد حكم أوزبكستان حاكم بأمره يُدعى إسلام كريموف (توفي مؤخراً)، وقد كان يوماً زعيم الحزب الشيوعي في بلاده، وحكمها لحساب السوفييت. وعندما انهار الإتحاد السوفيتي، رتب كريموف بنكاء أوراقه، واستمر في حكم أوزبكستان بعد أن تخلّى عن الشيوعية، وصنع تحالفات جديدة مع موسكو وواشنطن معاً. وبعد ١١ أيلول ٢٠٠١ تحوّل إلى حليف وثيق للأخيرة، وأقنعها - أو صدّقت هي برغبتها - أنه شريكها في الحرب على الإرهاب، بعد أن نجح في وصف أي معارضة يواجهها بأنها أصولية أو وهابية، وبالتالي، دعمته الولايات المتحدة في حكمه لأوزبكستان بقبضة حديدية، وتجاهلت تقارير منظمات حقوق الإنسان التي تحدّثت عن

آلاف السجناء السياسيين في معتقلاته، طالما أنه سمح لها بإنشاء قاعدة عسكرية جوية أسمتها، ويا للغرابة، "قاعدة الحرية القوية"!

لكن أوزبكستان و"حريتها القوية" خضعت لامتحان صعب مع وصول موجات الحرية إليها، بعدما مرّت تجربة الحرية هذه بنجاح في جارتها قرغيزيا (المسلمة هي الأخرى) وجمهورية جورجيا وأوكرانيا (المسيحيتين)، بنجاح أكبر، واهتمام أكثر من قبل الولايات المتحدة. لكن في أوزبكستان واجه كريموف هذه الموجة بالقبضة الفولاذية التي يُجيد استخدامها، فقتل المئات في مدينة انديجان. وقد وصف كريموف المتظاهرين بأنهم أصوليون وأشرار، وبالتالي برّر قتلهم، بينما الأميركي المدافع عن "الحرية" كذباً كان لا يزال يراقب الحدث من بعيد حتى "لا تسقط أوزبكستان في براثن الأصولية الإسلامية"؟ على حدّ زعمهم، في حين كان يدعم مسيرة الحرية عملياً في جورجيا وأوكرانيا نكاية بالروس.

### ٣ - ملابسات الاحياء الديني في أوزباكستان:

واجهت أوزبكستان مع دول آسيا الوسطى والمجتمع الدولي عموماً، خطر الجماعات الإسلامية السلفية المتطرّفة، في ظلّ استمرار نشاط "حركة أوزبكستان الإسلامية" و"حزب التحرير" و"حزب تركستان الشرقية الإسلامي" حيث تتطلّع هذه الجماعات إلى إنشاء ما يُعرف بـ "دولة الخلافة الإسلامية" في المنطقة، وهنا تبرز أهمية التعاون مع أوزبكستان في مكافحة الإرهاب والتطرّف والعنف. في هذا السياق يعتبر "وادي فرغانة" أحد أبرز المناطق التي تمثّل تربة خصبة لنمو الفكر السلفي المتطرّف ويمتدّ الوداي في كل من جمهوريات أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، فضلاً عن الحدود المشتركة مع أفغانستان التي أصبحت مركزاً مهماً من مراكز الفكر المتطرّف وتصدير العناصر الإرهابية، إضافةً إلى ضعف قبضة الدولة وعجز حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في مساعدة الأفغان على استعادة الاستقرار والأمن في بلادهم.

قبل أن تحصل أوزبكستان على استقلالها الصعب عن الحكم الروسي، كانت الحكومة الشيوعية في الكرملين تحاول طمس المعالم الإسلامية في مختلف أرجاء الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت أوزبكستان،

كغيرها من الدول الإسلامية التابعة للاتحاد السوفييتي تحلم باليوم الذي ينتهي فيه الحكم الشيوعي، ليمارس المسلمون فيها شعائرهم الإسلامية كاملة من دون خوفٍ أو تردد. إلا أنّ الأيام التي تلت عام ١٩٩١ ( تاريخ تفكك الاتحاد السوفييتي)، حملت للأوزبكيين ما لم يخطر لهم ببال. فالرئيس الجديد (إسلام كريموف)، الذي كان يفترض به أن يكون مسلماً في الاعتقاد والعمل، رمى بسنوات انتظار الخلاص من الحكم الشيوعي خلف ظهره، وتحوّل إلى عدوّ جديدٍ للمسلمين، مستعيناً بألة قمع ديكتاتورية ورثها من النظام الشيوعي السابق. ولأنّ الدول المسلمة التي تعيش تحت حكم ديكتاتوري جائر أو تحت احتلالٍ سافرٍ أو في ظروفٍ اقتصاديةٍ خانقة كثيرة ومتعددة، وبسبب الآلة الإعلامية الضخمة التي يمسك بزمامها أعداء الإسلام والمسلمين، فإنّ الكثير من تلك الدول المسلمة لم تعد توجد تحت الاهتمام الإعلامي العام أو الخاص، وباتت مشكلاتها التي تعاني منها مشكلات داخلية، لا يتدخّل فيها بقية المسلمون في العالم. تماماً مثلما وصف شيخ الأزهر محمد علي الطنطاوي مسألة منع الحجاب في الجامعات الفرنسية بأنّها "شأن داخلي فرنسي، لا دخل للمسلمين فيه".

في العصر الحالي قاوم شيعة أوزبكستان بضرارة المدّ الشيوعي السوفييتي بالتضامن مع إخوانهم من أهل السنّة، وحافظوا على معتقداتهم بصورةٍ سرّيةٍ، وقد كلفهم الأمر بضع مئات من الشهداء على يد النظام السوفييتي السابق. كما أنهم لم يسلموا بعد انهيار النظام الشيوعي من محاولات الوهابية السعودية الخبيثة لإدخالهم بالإغراءات المالية في زمرتها أو تحريض إخوانهم من أهل السنّة ضدّهم.

ينتمي أغلب شيعة أوزبكستان إلى القبائل التركستانية القاطنة شمال جبال باميان الأفغانية لقربها من مدينة مزار شريف، كبرى مدن الشيعة في أفغانستان، وهناك بعض منهم قدم من إيران وأفغانستان بجانب بعض العائلات ذات الأصل الروسي والتي تشيعت نتيجة تأثرها بالعقيدة المحمّدية الأصيلة، وهؤلاء يتركزون في المناطق الجنوبية ومدن جيزاك وجولستان وكارشي وفيرجانا وغيرها من مدن الجنوب الأوزبكي، هذا غير الشيعة من أبناء الجاليات المقيمة في طشقند وسمرقند. ويتمتع الشيعة في أوزبكستان حالياً بنوعٍ من الحرية في إقامة شعائرهم وعلى رأسها المآتم الحسينية ومآتم آل البيت النبوي الأطهار عليهم السلام وتشاركهم بعض الشخصيات الكبيرة في البلاد.

بعد الاستقلال، طمحت الحكومة الأوزبكية في إحياء التقاليد الإسلامية، إلا أنّ أوزبكستان -دستوريا- لا تزال دولة علمانية. فالدستور الأوزبكي منذ عام ١٩٩٢ ينصّ على وجوب فصل الهيئات الدينية عن الدولة، وعلى الدولة ألاّ تتدخل في الشؤون الدينية، وفي الوقت نفسه فإنّ الدولة لديها هيكل ديني رسمي متماسك. فالإدارة الروحية لآسيا الوسطى وكازاخستان (كان يطلق عليها SADUM في الحقبة السوفيتية) وهي ما تزال قائمة، لكن تمّ إصلاحها وأعيد تسميتها.

#### ٤- "إسرائيل" أمام تنازع المصالح الأميركية الروسية في أوزباكستان:

عقب أحداث ١١ أيلول، وفي إطار حربها على الإرهاب واحتلالها لأفغانستان ذات الجوار الجغرافي المباشر لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، أتيحت الفرصة للولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وهو الهدف الذي طالما سعت لتحقيقه، فبنت قاعدة خان أباد في أوزبكستان: ففي تشرين الثاني ٢٠٠١ تمّ توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وأوزبكستان يقضي باستخدام واشنطن لقاعدة خان أباد، مقابل إيجار قيمته ٢٧٠ مليون دولار، إلى جانب منحة قدرها ١٠٠ مليون دولار، وقرضاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي.

وقاعدة خان أباد هي قاعدة سوفيتية سابقة تقع جنوب شرق أوزبكستان، وتبعد نحو ٥٠٠ كم عن العاصمة طشقند، و ٢٠٠ كيلومتر عن الحدود مع أفغانستان. استخدمها الأميركيون منذ أواخر ٢٠٠١ لتقديم الإسناد الجوي لعملياتهم في أفغانستان، وكان يتمركز فيها نحو ١٠٠٠ عسكري أمريكي.

في ٢٩ تموز ٢٠٠٥ طلبت أوزبكستان من الولايات المتحدة إنهاء وجودها العسكري على أراضيها، وسحب قواتها، وذلك خلال مدّة لا تتجاوز كانون الثاني ٢٠٠٦. وفي خطوة انتقامية من جانب واشنطن، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٥ على قرار بتجميد مبلغ ٢٣ مليون دولار من مستحقات أوزبكستان عن استخدام واشنطن السابق لقاعدة "كارشي خان أباد".

أما بالنسبة للأهداف الأميركية التي تخدم "إسرائيل" في أوزباكستان فيمكن تلخيصها بما يلي:

١- استراتيجية التنويع والسيطرة فيما يتعلّق بمصادر الطاقة بعيداً عن الخليج العربي والشرق الأوسط، ثم في مرحلة ثانية تقليل الاعتماد على النفط الخارجي، وذلك من خلال السيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز الجديدة، مثل خليج غينيا وآسيا الوسطى. وقد عبّر عن هذه الاستراتيجية "بيل ريتشاردسون" وزير الطاقة في عهد "كلينتون"، (تلك هي سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن الطاقة اعتماداً على تنويع مصادر النفط والغاز في جميع أنحاء العالم).

٢- استغلال فراغ القوة الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي: من أجل ضمان السيطرة السياسية على القرار السياسي لدول المنطقة الضعيفة. ووصف "بيل ريتشاردسون" هذا بقوله: "إننا نحاول أن نحرك تلك الدول المستقلة حديثاً تجاه الغرب. ونريد أن نراهم وهم يعتمدون كلياً على المصالح الاقتصادية والسياسية الغربية بدلاً من أن يتجهوا إلى طريقٍ آخر. لقد أنشأنا استثمارات سياسية إضافية في منطقة قزوين ومن المهم جداً بالنسبة لنا أن تتجه خريطة أنابيب النفط والخريطة السياسية وفق ما نريد نحن". ويرتبط بهذا هدف آخر، هو منع القوى الصاعدة (الصين، الهند) من الحصول على حصص من نفط وغاز المنطقة، والوجود العسكري والسياسي بالقرب من حدودها.

٣- إبعاد روسيا عن المنطقة: تريد واشنطن محاصرة روسيا داخل حدودها السياسية كما فعلت في أوروبا، وتقليص سيطرتها المنطقة. وقد أدّى هذا إلى صراع على النفوذ في المنطقة، أصبحت بمقتضاه أذربيجان منذ توقيع صفقة القرن النفطية عام ١٩٩٤ حليف واشنطن الأساسي. كما تقلّبت دول آسيا الوسطى الأخرى بين واشنطن وروسيا. فقد استغلّت واشنطن هجمات ١١ أيلول لنشر نفوذها في المنطقة بإقامة قاعدة في قرغيزستان وأوزبكستان، وتعزيز علاقاتها مع كازخستان وطاجيكستان. وتسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها لمواجهة العودة المحتملة لروسيا تزامناً مع خروجها من أفغانستان. ولعل تعليق أوزبكستان لعضويتها في [منظمة الأمن الجماعي] في حزيران ٢٠١٢، ثم رفض أذربيجان تجديد عقد إيجار محطة [غابالا] الاستراتيجية في كانون الثاني ٢٠١٣ يعدّ ضربة أمريكية لروسيا، ودليلاً على الصراع المحتدم في المنطقة.

٤- حصار إيران: فإيران الدولة النفطية التي تشكّل احتياطاتها من النفط والغاز ١٤% و ٣٦% من احتياطيات الشرق الأوسط، و ٩,٣% و ١٣,١% من احتياطيات العالم على التوالي، هي العدو الإقليمي الأول

للولايات المتحدة. وتهدف الولايات المتحدة لمنع تحوّل إيران لوسيط لوجيستي ومركز لتخزين ومرور الطاقة. فإيران تستطيع أن تلعب دور تركيا بالنسبة لنفط وغاز آسيا الوسطى. لكن المشاريع الأمريكية هدفت للالتفاف حول إيران عبر طرق أطول من خلال تركيا لحصارها ومنع التعاون بينها وبين دول المنطقة.

### في المقابل تتجلى أهم الأهداف الروسية كالتالي:

١- استعادة دور روسيا في المنطقة: تعتبر روسيا المنطقة حديقته الخلفية، ومنطقة نفوذها الحصري. حيث خضعت المنطقة للسيطرة الروسية منذ القرن التاسع عشر. وقد خرجت أذربيجان من الحضيرة الروسية عام ١٩٩٤، بينما شهدت قرغيزستان صراعاً على النفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا أسفر عن فوز روسيا وتصفية القاعدة الأمريكية في عام ٢٠١٠، بينما شددت روسيا من قبضتها على طاجيكستان، ودعمت علاقاتها مع كازخستان وتركمنستان، وتأرجحت علاقتها مع أوزبكستان. ويزداد الصراع حدّة مع اقتراب موعد انسحاب قوات الناتو من أفغانستان، واستعداد روسيا لملء الفراغ.

٢. ضمان السيطرة على سوق الطاقة الأوروبي: تمد روسيا أوروبا بـ ٢٥% من احتياجاتها من الغاز. وتسعى أوروبا لتتنوع وارداتها الغازية بعيداً عن روسيا، لذا لجأت إلى غاز وبنفط آسيا الوسطى كبديل ومنافس. وتبدّى هذا في الدعم المطلق الذي يُبديه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لخط (نابوكو)، ليكون الغاز الأذري هو المنافس للغاز الروسي في أوروبا الوسطى والشرقية مع خطط لتوصيله لإيطاليا. كما يحاول الاتحاد الأوروبي إقناع تركمنستان وكازخستان بالانضمام لخط نابوكو. من هنا كانت الاستراتيجية الروسية لمواجهة الالتفاف الأوروبي عبر التعاون مع كازخستان، والسيطرة شبه المطلقة لشركة (غازبروم) على غاز تركمنستان عبر خط الأنابيب المشترك، حيث تقوم روسيا بإعادة تصدير الغاز التركماني لأوروبا عبر خطوط الغاز الروسية. فمواجهة مشاريع الأنابيب الغربية بمشاريع مضادة هو جوهر السياسة الروسية لتأكيد هيمنتها على سوق الغاز الأوروبي. ومن الأمور الدالة أن الطاقة الإجمالية لخطوط الغاز الروسية الأوروبية الآن تبلغ

٢٥٠ مليار متر مكعب سنوياً، تخطّط موسكو لرفعها إلى ٣٨٠ مليار متر مكعب، بينما تبلغ التوريدات الروسية ١٥٠ مليار متر مكعب فقط.

#### ٥ - مظاهر النفوذ الإسرائيلي في القوقاز وآسيا الوسطى:

- سياسياً: سارعت دولة الكيان الصهيوني منذ إعلان تلك الدول استقلالها عام ١٩٩٢، للاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وتقديم نفسها كوسيط لجذب رؤوس الأموال الغربية والأمريكية، وفتح أبواب واشنطن وغيرها من العواصم الغربية، وبدأت الوفود الحكومية الصهيونية بالقيام بالعديد من الزيارات لتلك الدول، حيث قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات، معبّدة الطريق أمام الشركات الصهيونية لغزو تلك المنطقة ومنها اوزباكستان.

- اقتصادياً: بعد استقلال تلك الدول، استغلّت دولة الكيان الصهيوني حالة الضعف الاقتصادي التي تمرّ بها، وأقامت العديد من المشروعات مستعينة بالجالية اليهودية فيها، وقامت بإنشاء غرفة للتجارة والصناعة خاصة بدول آسيا الوسطى لتسهيل التجارة معها، وتعاونت مع تلك الدول في شتى المجالات، الاقتصادية والصناعية والزراعية والري والصحة، وتقديم الخبرات والدعم الفني وتدريب الكوادر، حيث قامت ببناء مشروع ريّ وتدريب خبراء في زراعة القطن في أوزبكستان، وقامت بتقوية مصفاة تكرير النفط في تركمنستان، كما قامت باستثمارات محلية في قطاع البنوك والمحلات التجارية الكبرى والاتصالات، وعملت على استخراج النفط ومدّه حيث أنّها تلبي ٤٠ % من حاجاتها النفطية من كازاخستان وأذربيجان.

- عسكرياً: استغلّت دولة الكيان الصهيوني الفراغ الأمني بعد استقلال تلك الدول، وقامت بتدريب أجهزة مخابراتها أساليب مكافحة ما يسمّى بـ "الإرهاب"، وقد ساعد على ذلك خوف حكام تلك الدول من المنظمات الإرهابية السلفية، وما قامت به الإدارة الأميركية من حملة ضد "الإرهاب"، وخاصّة الحرب ضد أفغانستان، حيث عملت جمهوريات آسيا الوسطى على تحديث منشآتها العسكرية بما يلبي متطلبات حلف شمال الأطلسي، واستثمرت دولة الكيان خبراتها في إعداد القيادات الأمنية، ما فتح المجال لتوغّلها العسكري

والاستخباري خدمةً لمصالحها، وقامت بإبرام العديد من الصفقات لتحديث وبيع الأسلحة لتلك الدول ومنها أوزباكستان.

## ٦ - عوامل التغلغل الإسرائيلي في أوزباكستان ووسائله:

بدافع الانتهازية واستغلال الظروف أطلقت "إسرائيل" لنفسها العنان لناحية القيام بنشاط عسكري استخباري محموم في آسيا الوسطى، وقد اهتمت منذ وقتٍ مبكرٍ باختراق دول هذه المنطقة بأكملها بما فيها أوزباكستان، وكانت لديها استراتيجية متكاملة: فهي ركزت في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال اليهود من شتى الجنسيات من جهة وتقديم نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الأموال الغربية من جهة أخرى. كما تمّ افتتاح فرع للوكالة اليهودية (سوخنوت) في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى الكيان الغاصب، وتمّ افتتاح مركز ثقافي في طشقند يعمل بنشاط من أجل الترويج للثقافة والأفكار الإسرائيلية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلاً عن تعليم اللغة العبرية. ومن هنا انطلق التغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني الإسرائيلي يأخذ مجراه على نطاقٍ واسع. وعند البحث عن أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، تبدو للمراقب عدّة أنواع رئيسة من العوامل الخارجية التي تفسّر أسباب هذا التغلغل، فهي إمّا عوامل داخلية أو إقليمية أو استراتيجية، أو اقتصادية، أو أمنية.

### ١ - العوامل الداخلية:

تجتمع عدّة متغيّرات داخلية لتؤثّر في عملية التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، وهي:

أ- وجود الموارد الطبيعية: تعتبر آسيا الوسطى، أو "ترانس أوكسانيا"، وهو الاسم الذي كانت تُعرّف به حتى بداية القرن العشرين، وهي ترجمة لاتينية للاسم الذي أطلقت العرب عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول، وهو "بلاد ما وراء النهر"، وتضم كلاً من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وقرغيزستان، من المناطق التي تزخر تربتها بأنواع مختلفة من المعادن والثروات الطبيعية.

بالنسبة لأوزبكستان التي هي موضع بحثنا فهي تعتبر أكبر دول آسيا الوسطى، حيث بلغ عدد سكانها عام ٢٠٠١، ٢٤ مليون نسمة، وثانيها من حيث مستوى التقدّم الصناعي والعلمي والتقني بعد كازاخستان، وعلاوةً على ذلك تتمتع أوزبكستان بثروات طبيعية كبيرة من الذهب، والفضة، واليورانيوم، والنحاس، والزنك، فضلاً على الغاز الطبيعي والفحم وغيرها، وهي تعتبر سادسة دول العالم في إنتاج الذهب بمعدل إنتاج ٧٠ طناً سنوياً، ورابعها من حيث احتياطات ذلك الخام الفضي الذي يبلغ ٤ ملايين طن. ومعروف أن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم، وبالإضافة إلى ذلك تتمتع أوزبكستان بموقع جغرافي استراتيجي وفريد في قلب آسيا الوسطى.

ويقدر عدد أفراد الجالية اليهودية الموجودين في منطقة آسيا الوسطى بنحو ١٢ بالمئة ضمن إجمالي اليهود السوفيت، حيث يوجد في بخارى حوالي ٨ آلاف يهودي، وفي أوزبكستان يوجد أقل من ٣٠ ألف يهودي.

وقد اهتمت "إسرائيل" بالجاليات اليهودية في دول آسيا الوسطى التي كانت منضوية تحت المنظومة الاشتراكية في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، وسعت إلى تهجيرهم إلى "إسرائيل" لمعالجة الخلل الديموغرافي هناك، حيث كان عام ١٩٨٩م، وهو العام الذي بدأ يشهد تدفقاً كبيراً من الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفيتي السابق باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ بلغ عدد المهاجرين ١,٤٥ مليون مهاجر.

وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عدد المهاجرين ١,٨٥,٠٠٠، بينما قدم إلى "إسرائيل" عام ٢٠٠٣م، ١٢٥,٠٠٠ مهاجر، ويعتبر نصفهم تقريباً من غير اليهود في اعتقاد الحاخامية، لكن ذلك لا يمنعهم من الاستفادة من قانون العودة، حيث يمنحون الجنسية الإسرائيلية بصفتهم أهالي لليهود.

أما في عام ٢٠٠٤م، فقد أشارت وزارة الاستيعاب الإسرائيلية إلى تراجع أرقام الهجرة، حيث لم يتعدّ الرقم ٢٢ ألف مهاجر يهودي. وتضيف المعطيات أن ١٤٣ ألف مولود جديد قد ولدوا في العام نفسه في "إسرائيل". وترى بعض الدراسات أن سبب انخفاض عدد المهاجرين يعود إلى تراجع كبير في عدد القادمين من دول

الاتحاد السوفيتي السابق. أما في عام ٢٠٠٦، فوصل إلى "إسرائيل" ٢١ ألف مهاجر، منهم ٩٣٠٠ مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السابق، و٢٥٠٠ من فرنسا، و٢٠٠٠ من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نقلت الإذاعة العبرية عن تقرير سرّي للشرطة الإسرائيلية أن مهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق أقاموا ١٣ تنظيماً إجرامياً في "إسرائيل" تنشط في مختلف المجالات، خاصة في مجالات تبييض الأموال، والابتزاز المالي، والاتجار بالنساء، والزنى، والتزيف والخداع.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أسباب كثيرة لهجرة اليهود من دول آسيا الوسطى إلى "إسرائيل"، بينها عدم مراعاة السلطة لتأمين الظروف الثقافية والدينية الملائمة لليهود القاطنين في هذه المنطقة، وإضافةً إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المتأزمة، ومستوى المعيشة المتدني، حيث لا يتجاوز معدّل الراتب الشهري في المنطقة ٩٠ دولاراً.

وبعد تزايد النشاط الإسرائيلي في آسيا الوسطى تغيرت الاستراتيجية الإسرائيلية من استقدامهم، أي اليهود الذي يرغبون في الهجرة إلى "إسرائيل" إلى تشجيعهم على البقاء في دولهم، وتشكيل لوبيات للتأثير في صنع القرار في دول آسيا الوسطى.

وفعلاً بدأت "إسرائيل" عملية منظمة للإشراف على هذه اللوبيات، وخاصة عن طريق أحد أجهزتها السريّة، "الموساد" الإسرائيلي، الذي أدّى دوراً مهماً داخلها منذ العهد السوفياتي، من خلال جهاز خاص يتبع لرئاسة الوزراء الإسرائيلية مباشرة يدعى جهاز "الفافيت"، وهو الجهاز المسؤول عن تنظيم الجاليات اليهودية في المنطقة، وتهجير المطلوب هجرتهم من بين أفرادها، وتوظيف البعض منهم لصالح أجندها السياسية والاستخباراتية. ويعتبر هذا الجهاز ذراعاً قويّة للتغلغل الإسرائيلي في هذه الدول، ثم لم تبخل "إسرائيل" أن توظّف جالياتها اليهودية في المنطقة، باعتبارها أدوات لتسهيل السيطرة الأمريكية، وفتح الأبواب أمامها، والضغط على الحكومات المحلية إذا تلكّأت في ذلك.

ورثت دول آسيا الوسطى قدرات وخبرات نووية عالية الكفاءة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد أثارت الدول الغربية ضجة كبيرة حول احتمالات حصول بلدان عربية على السلاح النووي عام ٢٠٠٢ من إحدى الجمهوريات التي استقلّت عن الكتلة الشرقية، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إلى اختراق تلك

الجمهوريات الحديثة الاستقلال، لمحاصرة أي علاقات وثيقة بينها وبين البلدان العربية، ومنع أي احتمالات للتعاون في المجال النووي من هذه الدول، خشية من انتقال الخبرات النووية إلى العالم الإسلامي والوطن العربي.

وقد اشترت شركة "سابينون ليمتد"، وهي أحد فروع شركة "أفريطا - إسرائيل إنفيستمنت" الإسرائيلية القابضة، مجمّع تسليفا للتعددين والكيمياء في كازاخستان بكل موجوداته، وهو أحد أكبر مجمّعات معالجة اليورانيوم، ويبلغ إنتاجه نحو ١٥٦٠-١٨٠٠ طن سنوياً.

وقد اشترت الشركة الإسرائيلية المجمع الكازاخي الضخم بكل موجوداته بمبلغ ثلاثمئة وثلاثة عشر ألفاً وستمئة دولار، مع التزام الشركة بدفع أجور العاملين المتأخرة، بما يعادل مليونين وثلاثمئة وخمسين ألف دولار. وقد كلفت الصفقة كلها "إسرائيل" ما يعادل مليونين وستمئة وثلاثة وستين ألف دولار.

## ٢ - العوامل الدولية:

تحتلّ منطقة آسيا الوسطى أهمية بالغة بالنسبة إلى القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التالية:

- ضمان عدم عودة الدول المستقلة إلى مجال النفوذ الروسي.
  - عدم ارتهان ثروات هذه المنطقة للهيمنة الروسية.
  - الحيلولة دون مدّ النفوذ الصيني من الشرق، والنفوذ الإيراني من الجنوب إلى المنطقة.
- ونتيجةً لوقوع شواطئ بعض دول آسيا الوسطى على بحر قزوين، فإنّ التطلّعات الاستراتيجية الأمريكية تهتم بهذه المنطقة نتيجة للعوامل التالية:
- الحيلولة دون هيمنة روسية على النفط توقّر لروسيا أموالاً طائلة تمكّنها من تطوير صناعتها النفطية الخاصة.

- الحيلولة دون تحوّل روسيا إلى مزوّد رئيس مباشر بالنفط بالنسبة إلى أوروبا.
- ضمان تدفّق نفط بحر قزوين إلى العالم من خلال يد أمريكية.
- تخفيض أسعار النفط إلى حدّ لا يضرّ بمصالح الشركات الدولية.
- إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي، بحيث لا تعود منطقة الخليج تتمتع بالمزايا الاستراتيجية الراهنة.

وترى بعض الدراسات أنّ من الأسباب التي حفّزت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى، ما يعود إلى تطويرها فكرة ومشروع "الاستقلال" منذ أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، لإيقاف الاعتماد على نفط منطقة الخليج العربي، ومحاولة إيجاد بدائل أو مصادر طاقة أخرى.

وإضافة إلى ما ذكر، فإنّ المصالح الأمريكية والإسرائيلية تلتنقي حول استراتيجية واحدة، مفادها تحييد دور إيران في دول آسيا الوسطى، خشية من التقارب بين إيران والشعوب المسلمة في هذه الدول، ومخافة أن يؤدي ذلك إلى نمو التيار الإسلامي "الأصولي" بتأثير التمّد الثقافي والسياسي في تقوية هذا التيار في كل المنطقة، أي من آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط، إلى شمالي إفريقيا، وتهدف استراتيجية واشنطن إلى احتواء هذه الخطر قبل اتّساعه وفقدان السيطرة عليه، لأن نمو التيار الإسلامي الثوري سيرسخ الحقيقة القائلة: إنّ الجولة الحضارية القادمة ستكون بين الإسلام والأيدولوجيا الغربية.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تُضفي الطابع الأمريكي على استراتيجيتها تجاه دول آسيا الوسطى، وكما حدّد ذلك نائب وزير الخارجية الأمريكية السابق، ستروب تالبون، في خطاب له ضمن أنشطة مركز آسيا الوسطى والقوقاز، حيث أشار إلى أن الاستراتيجية الأمريكية للدخول في المنطقة، أو اختراقها، أو الهيمنة عليها تقوم على الأسس التالية:

- تطوير الديمقراطية.

- خلق اقتصاد السوق الحرة.
- احتضان السلم والتعاون بين دول المنطقة.
- إدماج دول المنطقة في منظومة المجتمع الدولي.
- وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة حكومات قريبة لواشنطن ومتحالفة معها على أقل تقدير في منظومة دول آسيا الوسطى، وهذه المتغيرات تلاقت مع توجهات النخب الحاكمة، وخاصة في جمهورية أوزبكستان التي حاولت بناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" للأسباب التالية:
- خوض إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان، حرباً بلا هوادة ضد الأصولية الإسلامية في بلاده وفي منطقة آسيا الوسطى، وأنه أبدى استعداداً للتعاون في مكافحة ما يسمّى "الإرهاب الدولي" مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".
- اهتمام كريموف بالتعاون الاقتصادي والفني مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات، ويرى أن هذا التعاون يمكن أن يساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تشجيع كريموف الجالية اليهودية على إحياء دورها في أوزبكستان، فضلاً عن تشجيعه نشاط الوكالة اليهودية، وإعادة بناء المعابد اليهودية.
- زيادة كريموف عدد المدارس الخاصة بالأطفال اليهود.
- فتح كريموف أبواب الهجرة إلى "إسرائيل" أمام يهود أوزبكستان.

### ٣- العوامل الإقليمية:

#### أ- الموقف العربي:

يتصارع رأيان مختلفان حول طبيعة الموقف العربي من دول آسيا الوسطى: الأول يقلل من فاعلية هذا الدور لاعتبارات عديدة، فبالرغم من أن رئيس أوزبكستان كان أول من زار البلدان العربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق للبحث في إمكانية إقامة تعاون اقتصادي بينها وبين هذه الدول، وإمكانية الاستثمارات العربية فيها، إلا أنه لم يجد استجابة عربية لمتطلبات بلاده، كما أن التعاطف العربي مع النخب الدينية الإسلامية المعارضة جعل النخبة الحاكمة الأوزبكية، على سبيل المثال لا الحصر، تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، ذلك لأن النخبة الحاكمة الأوزبكية اقتنعت بمحدودية المصالح المشتركة بين دولها والوطن العربي، كما أنها رأت في المساعدات العربية الرامية إلى رفع الوعي الديني محاولة عربية للتدخل في الصراع السياسي القائم لصالح الجماعات الدينية المعارضة، الأمر الذي يضعف موقفها الداخلي. ومن ثم، فقد كان لهذه المساعدات العربية غير القائمة على معرفة دقيقة بالأوضاع السياسية في هذه الدول أثر سلبي في علاقات هذه الدول بالبلدان العربية.

وترى بعض الدراسات أن سبب عزوف دول آسيا الوسطى عن التوجه إلى الجانب العربي، هو تحول منطقة بحر قزوين (إذ تقع بعض شواطئ هذه الدول على هذا البحر)، بفعل ثرواتها الضخمة من النفط والغاز، إلى مركز استقطاب لصراعات بين قوى متعددة، إقليمية ودولية (٦٢).

أما الرأي الثاني: فإنه يشدد على فاعلية الدور العربي في دول آسيا الوسطى، وخاصة الدور السعودي والمصري، الذي يرتبط بالضغط الأمريكي والغربية لتوظيف هذا الدور لصالحهما، وخاصة خدمة الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. ولعل جمهور العربية السعودية ومصر يهدف إلى محاصرة النفوذ الإيراني، وخلق فجوة سياسية وفكرية وعقائدية بين هذه الدول وإيران، مستغلة في ذلك بعض مضامين الإسلام، كاللغة العربية ومدى قداستها بين أبناء الشعوب المسلمة، وأن الإسلام جاء من العرب، وبشر به العرب، والعرب أقدر على فهمه من غيرهم، وأن ما تقوم به طهران، وفق رأيهما، لا يهدف سوى إلى إثارة المشاكل، وأن طهران تعيش في أزمة علاقات مع العالم، ولا يمكن الاطمئنان إلى توجهاتها، وأنها على علاقة وثيقة بل وداعمة للتيار الأصولي الذي يؤمن بالعنف، إضافة إلى تورطها في تأييد منظمات وأعمال تدخل في نطاق التدخل في الشؤون الداخلية لدول آسيا الوسطى.

- ويمكن استعراض الدور السعودي والمصري في دول آسيا الوسطى بالتالي:
- الدور السعودي: حاولت العربية السعودية التحرك في دول آسيا الوسطى من خلال الوسائل التالية:
  - تولّى العربية السعودية عناية كبيرة لبناء المساجد والمدارس، وتخريج الوعّاظ.
  - توزيع القرآن الكريم مجاناً.
  - قبول الشباب للدراسة في الجامعات السعودية ليتخرّجوا أئمة مساجد ووعّاظ ومبشرين.
  - الدور المصري: لم تكن مصر بعيدة عن دول آسيا الوسطى، حيث سعت إلى توطيد علاقاتها من خلال عدّة اتجاهات:
  - إبرام الاتفاقيات الثقافية والتجارية معها.
  - استقبال مصر وجامعة الأزهر مئات الطلاب المسلمين الذين كانوا يتوافدون لدراسة العلوم الإسلامية في جامعاتها.
  - سعي مصر إلى أن تكون دول آسيا الوسطى سوقاً جديداً لتصريف منتجاتها.
- ب- الموقف الإيراني:**
- بادرت إيران إلى افتتاح سفارات لها في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى لتواكب عملية بناء العلاقات السياسية والاقتصادية المتصاعدة بين الطرفين.
  - تمّت زيارات رسمية لرؤساء ووزراء من الطرفين، وأجريت محادثات مشتركة بصدد العديد من القضايا التي تهم الأطراف جميعاً.
  - وتؤشّر بعض الدراسات إلى عوامل التقارب بين إيران وبعض دول آسيا الوسطى، ومنها كازاخستان، وخاصة في المجال السياسي، لعلّ من أبرزها:

- يمثل الوجود العسكري الأمريكي في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين هاجساً أساسياً لكل من إيران وكازاخستان، حيث يؤثر مباشرة في استقرارهما الأمني والاقتصادي، خصوصاً في ضوء التوجّه الأمريكي لتغيير مسارات خطوط أنابيب الطاقة إلى بدائل أخرى، رغم أنها ليست البدائل الأفضل اقتصادياً.

- توقيع إيران وكازاخستان عدداً من اتفاقيات التعاون المشترك فيما بينهما في مختلف المجالات.

إلا أن الدراسات السابقة نفسها تحاول التقليل من عوامل التقارب الواردة سلفاً بين إيران وكازاخستان بفعل وجود موضوعات وقضايا مهمّة تذكي روح المنافسة بينهما، حيث تتركز في قضيتين أساسيتين: أولاهما، تحديد النظام القانوني لتقسيم ثروات بحر قزوين الذي تطلّ عليه خمس دول، هي: كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وإيران وروسيا، حيث تعقدت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي الأمور كثيراً بين إيران وكازاخستان والمتشائمتين، نتيجة الخلاف حول تقسيم ثروات بحر قزوين، حيث ترى إيران أنّ تقسيم ثروات البحر يجب أن تكون وفقاً لموقع الدول المطلّة عليه، وهي الدول الإسلامية الأربع: كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وإيران، بالإضافة إلى روسيا.

- توسيع التبادل التجاري بين إيران ودول آسيا الوسطى.

- تصدير المواد الزراعية والمنتجات الصناعية، وبشروط ميسرة تلائم اقتصاديات دول آسيا الوسطى التي ما زالت تعاني متاعب وصعوبات جمة.

- افتتاح مصارف إيرانية في دول آسيا الوسطى قادرة على تأمين الاعتمادات اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.

- نشر الكتاب الإسلامي الذي يصدر عن دور نشر إيرانية.

- تأسيس المساجد والمراكز الدينية.

- إرسال كفاءات وخبرات في المجالين الديني والثقافي.

### ج- الموقف التركي:

سَخَّرت "إسرائيل" علاقاتها مع تركيا لصالح تسهيل عملية تغلغلها في دول آسيا الوسطى، وهي تأمل في أن تفتح تركيا الطريق أمامها إلى هذه الدول، مقابل فتح الطريق التركي للولوج في أحداث منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بالذات.

### ٤- العوامل الاستراتيجية:

أ- يرى بعض الباحثين الغربيين أن هناك عدّة عوامل استراتيجية للتغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، لعل من أبرزها:

- تحييد دور عرب الرفض والمقاومة في آسيا الوسطى، والحدّ من تطوير العلاقات المشتركة بين الجانبين، وخاصة إذا كان لها تأثير في تقييد التحرك الإسرائيلي في المنطقة، خشية أن تثمر تلك العلاقات انعكاسات وتداعيات من شأنها أن يكون الميزان العسكري في غير صالح "إسرائيل".

- ترى "إسرائيل" في آسيا منطقة عمق لمصالحها الحيوية الاستراتيجية، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشرطيّ له إطلالة عسكرية، وليست أوزبكستان وحدها التي تحظى بالاهتمام الإسرائيلي، بل إريتريا وإثيوبيا.

ب- يفسر بعض الباحثين الآسيويين أهداف تغلغل "إسرائيل" الاستراتيجي في آسيا الوسطى، بالتالي:

(١) تحسين الوجه الإسرائيلي البشع، وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية.

(٢) إظهار أهمية اعتماد دول آسيا الوسطى على "إسرائيل" في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية.

(٣) تقديم التسهيلات التي تتيح بناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.

(٤) إظهار قدرة "إسرائيل" على خدمة أجندة دول آسيا الوسطى عملياً وعسكرياً.

(٥) تحاول "إسرائيل" أن تربط بين دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إذ إن جذب دول آسيا الوسطى في المشروع الشرق أوسطي يستحدث واقعاً جديداً في المنطقة، لعلاج الخلل الكائن فيها من خلال ضمّ دول غير عربية إليهما، مثل دول آسيا الوسطى والقوقاز من الشرق، وإثيوبيا من الجنوب.

#### ٥- العوامل الاقتصادية:

يبدو أن "إسرائيل" أعطت الأسباب الاقتصادية أهمية خاصة في تحركها لتبرير تغلغلها في آسيا الوسطى لعل من أبرزها:

أ- انتزاع مواطئ قدم متزايدة الاتساع في أسواق آسيا الوسطى.

ب- احتضان دول آسيا الوسطى طاقات علمية ضخمة ورثتها من تركة الاتحاد السوفيتي السابق، ومنها كازاخستان، حيث كانت تعتبر واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدماً من الناحية العلمية، فضلاً على وقوع مطار بايكونور الفضائي الشهير داخل أراضيها، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء، وتجارب الصواريخ، وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفييتي، وما تزال روسيا تستأجره للأغراض نفسها حتى الآن.

ج- الاستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة المستقبلية، حيث إن الثروات الهائلة التي تمتلكها الدول الخمس في آسيا الوسطى: أوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وكازاخستان، هي بحدّ ذاتها فاتحة للشهية الإسرائيلية قبل أية حسابات استراتيجية؛ فبالإضافة إلى المخزون الهائل من اليورانيوم، والذهب، والفضة، وباقي المعادن الاستراتيجية، يشكّل حجم احتياطي النفط في تقديراته الأولية بحدّ ذاته عاملاً مشجعاً للتغلغل الإسرائيلي، فمثلاً يبلغ المخزون النفطي لكازاخستان نحو ١٠ مليارات برميل، إضافة إلى نحو ٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، بينما يقدر المحتمل من النفط بنحو ٣٠ مليار برميل.

د- سعي "إسرائيل" إلى أن تكون محطة لاستيراد نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين.

## ٦- العوامل الأمنية:

استغلت "إسرائيل" تنامي تيار الأصولية الإسلامية في دول آسيا الوسطى، بحيث أصبحت مجابهة هذه الظاهرة هدفاً مشتركاً بينهما، باعتبار أن هذه الأصولية تشكل بالنسبة للطرفين "عدواً مشتركاً". وفي هذا الاتجاه، وبرغم سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكية على أفغانستان، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من الأصولية الإسلامية، خاصة مع التقارب النووي الإيراني - الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في آسيا الوسطى. فمثلاً رصدت "إسرائيل" المخاوف المتزايدة لدى نظام كريموف في أوزبكستان مما يسمونه بـ "الخطر الأصولي"، الذي يمثله النموذج الأفغاني بعد الإطاحة بنظام نجيب الله في كابول في نيسان عام ١٩٩٢م، وإصرار فصائل المقاتلين الأكثر تشدداً على طرد المجموعات الأوزبكية بزعامة الجنرال عبد الرشيد دوستم من العاصمة الأفغانية. وضاعف من المخاوف الإسرائيلية الخوف من تصاعد الأزمات الداخلية في دول آسيا الوسطى، بسبب وجود تداخل عرقي كبير بين طاجيكستان وأوزبكستان، فهناك حوالي ٢٥ بالمئة من سكان طاجيكستان ذوي أصول أوزبكية، ونحو ٢٠ بالمئة من سكان أوزبكستان ذوي أصول طاجيكية. وبعد ظهور حركة طالبان الوهابية في أفغانستان، واستيلائها على كابول، وصولاً إلى الحدود الأوزبكية عام ١٩٩٧م، كان نظام كريموف في أوزباكستان يعيش حالة من القلق والمخاوف من احتضان طالبان والقاعدة للحركات الإسلامية، وليعطي طشقند حافزاً لتعزيز علاقات تعاونها الأمني مع تل أبيب، ثم مع واشنطن، بعد أن غيرت الأخيرة موقفها من حركة طالبان عقب نسف السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي.

## ٧- الوسائل:

### أ- الوسائل السياسية:

سخرت "إسرائيل" الوسائل السياسية كمنفذ للتغلغل في دول آسيا الوسطى، حيث تنوعت إلى ثلاثة مجالات، هي:

- إقامة علاقات دبلوماسية: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت "إسرائيل" حملة لإقامة علاقات دبلوماسية مع دول آسيا الوسطى من خلال فتح سفارات لها في تلك الدول. وقد اعترفت قرغيزستان بـ "إسرائيل" خلال الزيارة التي قام بها رئيسها السابق عسكر أكاييف إلى "إسرائيل" في كانون الثاني عام ١٩٩٣م، وقد فتحت قرغيزستان سفارة لها في تل أبيب. وأكد ديفيد كيمحي، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن "إسرائيل" قدّمت الرّشى إلى الحكام الشيوعيين مقابل إطلاق يد البعثات الإسرائيلية المختلفة في التحرك بحريّة تامّة داخل دول آسيا الوسطى.

- تبادل الزيارات الرسمية: كانت "إسرائيل" تبعث برجالها ووفودها الرسمية إلى دول آسيا الوسطى لمتتين العلاقات بين الطرفين، فمثلاً قام آرييه ليفي من وزارة الخارجية الإسرائيلية بزيارات إلى كل من كازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان وأوزبكستان، بحث من خلالها سبل إقامة التعاون الاقتصادي الشامل بين الكيان وبين هذه البلدان. وقد زار نزار باييف، رئيس كازاخستان، "إسرائيل" في شباط ١٩٩٣م، بناءً على دعوة من حكومة رابين التي سعت إلى إقامة علاقات وثيقة مع كازاخستان، باعتبارها أكبر وأهم الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

وقام نائب رئيس الوزراء التركمانستاني في عام ١٩٩٤م بزيارة رسمية إلى "إسرائيل"، وردّ الزيارة وقتئذٍ شمعون بيريس. وفي شهر أيلول عام ١٩٨٨م زار رئيس أوزبكستان إسلام كاريموف "إسرائيل"، ونتج عن الزيارة إعداد البرنامج الخاص بطرق تطوير التعاون مع "إسرائيل"، الذي أقرته الحكومة الأوزبكية بعد زيارة كاريموف.

- المشاركة في قمم دول آسيا الوسطى: دأبت "إسرائيل" على أن تتواجد داخل تخوم دول آسيا الوسطى من خلال المشاركة في النشاطات السياسية، ولم تحدث هذه الخطوة لولا انفتاح تلك الدول عليها، من خلال فتح الأبواب أمامها للجلوس سوياً على مائدة المؤتمرات التي تخص شؤونها، فمثلاً حضر شمعون بيريس، النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، قمة دول آسيا الوسطى في كازاخستان التي عقدت في حزيران ٢٠٠٦، والتقى بيريس على هامش القمة عدداً من الذين حضروا القمة، ومن بين المشاركين في القمة رئيساً روسيا والصين، ورئيس وزراء باكستان.

ب- الوسائل الاقتصادية:

- توقيع اتفاقيات وعقود اقتصادية: حاولت "إسرائيل" أن تؤسس لها موطئ قدم اقتصادياً في دول آسيا الوسطى، من خلال توقيع عقود اقتصادية تشمل المجالات الخدمية، والتنمية، والمشاريع الزراعية، وطرق الري، التي تمتلك "إسرائيل" خبرة متقدمة بها.

وقد وقعت "إسرائيل" اتفاقاً مع طاجيكستان في شباط ١٩٩٢م لنقل التقنية الزراعية الإسرائيلية، واستغلال النفط الخام الطاجيكي. أما أوزبكستان فقد وقعت مع "إسرائيل" اتفاقية في أيلول ١٩٩٢م لبناء مشروع ري في إقليم "أنديزان"، وإنشاء مزارع نموذجية بالتعاون مالي أمريكي، بالإضافة إلى تدريب خبراء في زراعة القطن، مما كان له أثره في زيادة إنتاج القطن بنسبة ٣٠ بالمئة، وتوفير ثلثي استهلاك المياه. واتّفتت قرغيزستان واوزباكستان مع "إسرائيل" في مناسبات عديدة في عقد التسعينيات من القرن المنصرم على التعاون في مجالات متعدّدة، منها: العلمية، والاتصالات، والتقنية، والمشاريع المشتركة، من خلال توقيع عدّة اتفاقات اقتصادية بين الطرفين لتطوير مجالات العمل بينهما. ويُذكر أنّ حجم التجارة الثنائية بين "إسرائيل" وكل من كازاخستان وأوزبكستان هو حوالي ٢٠ مليون دولار سنوياً، إضافةً إلى قيام عشرات من المشاريع المشتركة.

- إشراك الخبرات الإسرائيلية في المشاريع الاقتصادية: تمتلك "إسرائيل" خبرات متقدمة في المجالات الاقتصادية، وتسعى القيادة الإسرائيلية إلى توظيف هذه القدرات في مجال توسيع تغلغلها داخل دول آسيا الوسطى، حيث يتولّى خبراء إسرائيليون إدارة المشاريع المشتركة، وتطوير البنية الاقتصادية، وتوريد التقنية المتطورة. ومن أجل إنجاح الاستثمارات الإسرائيلية في دول آسيا الوسطى، واستغلالها كغطاءٍ لعمل أجهزتها السريّة، ومنها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي "الموساد"، حيث زجّت "إسرائيل" بشركاتٍ تابعة للجهاز للعمل في تلك المنطقة لجمع المعلومات، والتأشير إلى نقاط الضعف والقوة في تلك الدول، لتوظيفها في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه تلك المنطقة.

- تشجيع المستثمرين الإسرائيليين للعمل في دول آسيا الوسطى: قامت "إسرائيل" عن طريق شركة "ديفي" في كازاخستان بزيادة منتوج الحليب بنسبة ٦ بالمائة، وخفضت كلفة الإنتاج إلى حدٍ كبير، كما قامت باستثمارات محلية في قطاع المصارف والمحلات التجارية الكبرى والاتصالات.

وفي عام ١٩٩٢ كانت شركة "بيزيك" الإسرائيلية للاتصالات قد بدأت في تطوير شبكة الاتصالات الكازاخية، وكانت شركة "كباليم" قد اتفقت على إقامة مصنع للكابلات المحورية.

- إنشاء خطوط نقل الغاز من دول آسيا الوسطى إلى منطقة الشرق الأوسط: حاولت "إسرائيل" إيجاد منافذ خارج المنطقة العربية لتوريد المنتجات النفطية، ومنها الغاز إلى موانئها، ومن هذه المنافذ دول آسيا الوسطى، حيث تنعم أرضها بثروات هائلة من النفط والغاز. وقد وقعت في منتصف عقد التسعينيات من القرن المنصرم عقداً مع تركمانستان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتقوية مصفاة تكرير النفط في تركمانستان، فضلاً عن مدّ خط أنابيب غاز عبر تركيا لإيصاله إلى "إسرائيل" بواسطة شركة "مرحاف".

- تسهيل استقبال ناقلات النفط من آسيا الوسطى في الموانئ الإسرائيلية: من ضمن وسائل الترغيب الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى اتّفاقها مع الشركات الغربية التي تشتري النفط الروسي، أو نفض دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، على استعمال أراضيها كمرّ ترانزيت لهذا النفط، حيث يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أنّ هذه محاولة لكسر الاعتماد على قناة السويس، إلا أنّ الهدف الآخر غير المُعلن هو السماح للناقلات التي ترسو في الموانئ الإسرائيلية بالعمل في الموانئ الخليجية، ومن ثم كسر واختراق المقاطعة العربية في هذا المجال الحيوي لإدخال "إسرائيل" من الباب الخلفي في مشروعات الشرق الأوسط.

- تقديم المساعدات الاقتصادية: بادر عدد من رجال الأعمال الإسرائيليين إلى زيارة دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ليوضحوا أنّه ليس ثمة أمر يدعو إلى الخوف من "إسرائيل".

- عقد المؤتمرات الاقتصادية: بعد أقل من ثلاثة أشهر على انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت "إسرائيل" قد نظمت في العاصمة الأوزبكية طشقند أول مؤتمر اقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى في آذار

١٩٩٢م، لبحث احتياجات تلك الدول من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به "إسرائيل" في تلبيتها.

### ج - الوسائل الأمنية:

تعتبر الحركة الإسلامية داخل دول آسيا الوسطى، ومن أبرزها طاجيكستان واوزباكستان، من أنشط وأقوى الحركات الإسلامية المتطرّفة في المنطقة. وهذا يعود إلى تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية التي ساهمت كثيراً في إيقاظ الوعي الديني، وكانت كتب المفكر مرتضى مطهري من الكتب الإسلامية التي كان يجري تداولها سراً بين أعضاء حزب النهضة الإسلامية. كما كان للحركة الأفغانية ضدّ الأنظمة الشيوعية والاحتلال العسكري السوفيتي للبلاد أثر كبير في هذا الإطار، فعلاقة الطاجيك وثيقة بالشعب الأفغاني الذي يشكّل الطاجيك الأفغان ٣٠ بالمئة منهم.

وتبعاً لذلك، وخشية من اتّساع المدّ الإسلامي داخل دول آسيا الوسطى، حاولت "إسرائيل" أن تعرض خدماتها الأمنية والاستخباراتية لمساعدة نظم الحكم في تلك الدول لمجابهة الحركات الأصولية المناهضة لها، إذ بدأت في عقد التسعينيات من القرن المنصرم بتنظيم دورات لتدريب كوادر أجهزة المخابرات في دول آسيا الوسطى، وفي مقدّمتها أوزبكستان، على أساليب مكافحة ما يسمّى بـ "الإرهاب"، مستندةً في ذلك إلى خبرتها في مواجهة المنظمات الفلسطينية الوطنية، والحركة الوطنية اللبنانية، وخاصة منظمات حماس والجهاد وحزب الله. ومن جانبٍ آخر، كشفت نشرة عسكرية إسرائيلية النقاب عن وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في بشكيك، عاصمة قرغيزستان، للمساعدة على إنشاء وتدريب قوّة تدخّل سريع لمحاربة الحركات الإسلامية.

وقد استغلّت "إسرائيل" حالة الصراع السياسي الذي شهدته دول هذه المنطقة بين أنظمتها السياسية، وحركات معارضة مسلّحة، غالباً إسلامية، ترى الأنظمة السياسية الحاكمة في آسيا الوسطى، كأنظمة علمانية، استمراراً للنظام الشيوعي السوفيتي. وقد عزفت "إسرائيل" على هذا الوتر، واتّكأت على مخاوف هذه الدول لإبعادها عن احتمال بناء علاقات قوية مع العالم العربي والإسلامي، بوصفه المحيط الطبيعي لحركة هذه الدول.

## ٨ - مستقبل التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى:

من بين الأهداف التي تسعى "إسرائيل" إلى تحقيقها جزاء تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، ضمّ هذه الدول بالتدرج إلى منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها عنصراً جديداً مهماً للمشروع الأمريكي - الإسرائيلي (الشرق الأوسط الجديد أو الكبير). وتبذل "إسرائيل" كل ما بوسعها من أجل ضمّ هذه الدول الى المنطقة وفقاً للشروط التي تنعكس إيجاباً على مصالحها. ومن هذه الشروط بقاء هذه الدول علمانية، الأمر الذي من شأنه تقليص دور الدول الإسلامية. وإذا دخلت هذه الدول الشرق الأوسط الأوسع على أساس هذه الشروط سيتغير ميزان القوى في المنطقة لصالح "إسرائيل". أمّا أداة تحقيق هذا الهدف، فهي إثارة قلق دول آسيا الوسطى من خطر الجماعات الأصولية المتطرّفة. ويبدو أن وجود دول آسيا الوسطى في أي منظمة إقليمية جديدة تحت لواء الشرق الأوسط الجديد، برعاية أمريكية وإسرائيلية، سيكون عبئاً على العرب والمسلمين، واختلالاً واضحاً في موازين القوى، لأن دول آسيا الوسطى ومنها أوزباكستان، ستكون مجنّدة لصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة بفعل العلاقات الوظيفية معها، مما سيرتّب ضغوطاً جديدة على السياسات العربية والإسلامية. ويرى بعض الخبراء أن من الآثار الاستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى هو توظيف هذه الدول - التي تنتهج نهجاً علمانياً - في مواجهة الإسلام والمسلمين، خاصة للتصدّي للتأثير الإيراني، ومنع إيران من تحقيق هدف فرض النفوذ من خلفية إسلامية في تركيا، وتسعى من خلال التعاون مع حكومة أنقرة إلى أن تكون لها مجسّات في منطقة متاخمة للحدود السورية - العراقية. ويبدو أن من النتائج المتوقّعة على ضوء ذلك حدوث اختلالات أمنيّة في المنطقة، جراء أي عملية مواجهة سياسية واقتصادية بين دول آسيا الوسطى المؤيدة لـ "إسرائيل" من جهة وإيران من جهة أخرى. ويبدو أن "إسرائيل" دفعت بخبراتها الاقتصادية لتقدّمها إلى دول آسيا الوسطى لتشكّل معها علاقات هيكلية، خاصة في المجال الزراعي والتجاري. وفضلاً على ذلك، تسعى "إسرائيل" إلى استخدام أسواق هذه الدول لصالحها لترويج البضائع الإسرائيلية، وتحجيم أي وجود اقتصادي عربي داخل هذه الدول. أما إذا كانت هناك إرادة عربية جادّة للتواجد في دول آسيا الوسطى، إذ بدأت البلدان العربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بإقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الدول، واستقبلت كبار

المسؤولين منها، حيث كان إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان، أول رئيس دولة من هذه الدول يقوم بزيارة إلى البلدان العربية للبحث في إمكانية التعاون معها في مجالات الاستثمار والتنمية الاقتصادية المختلفة، كما قامت بعثات حكومية عربية تضم وزراء ورجال أعمال بزيارة هذه الدول، بما فيها أوزبكستان، باستطلاع الأوضاع الجديدة في هذه الدول، بما يُمكنها من إرساء العلاقات معها على أسس سليمة، إلا أن التحرك العربي اللاحق اقتصر على الجانب الديني والثقافي فقط، دون أن يمتد إلى الجانب الاقتصادي، الذي كانت له أولوية خاصة لدى الدول بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجهها. والواقع أنه يمكن للعرب أن يكون لهم حضور فاعل في دول آسيا الوسطى إذا ساروا وفق استراتيجية محكمة لتفعيل علاقاتهم مع هذه الدول، وتنشيط الجوانب السياسية والاقتصادية، وجعل الطرفين يستفيد أحدهما من الآخر بمصالح متبادلة، مما سيعطي طابعاً متميزاً لعلاقتهم، وإمكانية تحييد الوجود الإسرائيلي فيها، لأن هذه الدول كانت تأمل من البلدان العربية في أن تكون لها معيناً وعاملاً مساعداً للوقوف على أقدامها، بعد أن خرجت من عنق الكتلة الاشتراكية، وهي محملة بالمشاكل الاقتصادية التي تأمل أن يساعدها الآخرون لجعلها تتأقلم مع التطورات الدولية الجديدة، وخاصة في المجال الاقتصادي، ولا سيما السير في طريق الاندماج مع عمليات إضفاء طابع اقتصاد السوق. وهنا يمكن للبلدان العربية أن يكون لها شأن في هذا المجال إذا أحسنت في تقديم خبراتها في المجالات الزراعية والتجارية والاقتصادية لهذه الدول لتطوير خدماتها، ووظائفها الاقتصادية، ناهيك عن إمكانية التعاون مع هذه الدول في المجال النفطي، والاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال، مع وجود ثروة نفطية هائلة في دولها، فضلاً على ذلك، يمكن للبلدان العربية أن توظف العامل الديني والثقافي في مجال تمتين العلاقات مع هذه الدول، إذ يمكن أن تكون البلدان العربية حاضرة في هذا الإطار داخل الجمهوريات الإسلامية لتكون عوناً لها على فهم الإسلام بصورة صحيحة، وتسهيل توافد الوفود من هذه الدول إلى الأماكن المقدسة في البلدان العربية، وخاصة في العربية السعودية والعراق، إذ قد يكون هذا التواصل من شأنه خلق وشائج بين الشعوب يمكن أن تؤثر في صيرورة العلاقات بين دول آسيا الوسطى والعرب.

لقد وصل التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى في الوقت الراهن إلى مستوى بدأ يهدد العلاقات بين تلك الدول والعرب، لأن الجهد الإسرائيلي في تحركه داخل تلك الدول لا يخرج من أهدافه وهي: تضخيم الدور الإسرائيلي على حساب تحجيم الدور العربي من خلال استخدام مختلف الوسائل السياسية، والاقتصادية، والاستخبارية، لتسهيل عملية مدّ النفوذ الإسرائيلي هناك.

قد لا يتفق أكثر الخبراء والمحلّلين مع القول الذي يشير إلى أن فرصة العرب داخل آسيا الوسطى قد سحبتها "إسرائيل" من تحت أقدامهم، لأن بمقدور الجانب العربي أن يكون فاعلاً داخل تلك الدول، ليس بالتصريحات والتمنّيات الشخصية، بل عبر وضع استراتيجيّة عمل حقيقية لتنظيم العلاقات مع دول آسيا الوسطى، حيث إن هناك الكثير من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، يمكن أن يبحثها العرب المعنيون بأمنهم القومي مع تلك الدول، وتأسيس آليات عمل مشتركة للتعاون معها. لكن الأمر يحتاج إلى نوع من الجدّيّة والعمل المثابر، لأن الزمن يجري و"إسرائيل" تمضي في مخطّطها للنفاذ والسيطرة على تلك الدول، ومنع أي أطراف أخرى، ومنها العربية، من أخذ زمام المبادرة، بدلاً منها، في الاستثمار الاقتصادي، والاستفادة من ثروات تلك الدول لصالحها. وللأسف، إنّه على الرغم ممّا يُقال في بعض الأحيان عن تعثّر علاقات "إسرائيل" الخارجية، فإنّ وضعها الدولي ليس سيئاً جداً، خاصة وأنّ عدد الدول التي باتت تُقيم علاقات دبلوماسية معها يظهر تحسّناً في مكانتها الدولية منذ السبعينيات وحتى اليوم، ذلك أنّه في أعقاب أزمة الطاقة، كان العالم العربي في ذروة قوّته حين شهدت "إسرائيل" سلسلة من قطع العلاقات الدبلوماسية. لكن هذا الأمر تغيّر تدريجياً لا سيّما بعد عام ١٩٩١، عندما قرّر عدد كبير من الدول إقامة علاقات أو تطوير علاقات معها، ومنها دول الكتلة الشرقية، وكذا معظم الدول الإفريقية والآسيوية. والمغزى الأكبر لهذه العلاقات الدبلوماسية كان بناء العلاقة مع دول هامّة مثل الصين، والهند، وروسيا، وتركيا ونيجيريا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمم المتحدة كانت ألغت قرار الجمعية العموميّة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٧٥، والذي اعتبر "إسرائيل" دولة عنصرية. كما انضمت "إسرائيل" مؤخراً إلى النادي الاعتباري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهو إنجاز دبلوماسي ضخم. وتجدر الإشارة إلى أنّ علاقات العدو مع العالم الإسلامي قد تحسّنت بشكلٍ واضحٍ هي الأخرى. فلدى "إسرائيل" اتفاقات سلام مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهي

تقيم علاقات مع دول عديدة في الخليج الفارسي وشمال أفريقيا. ومعظم العالم العربي يؤيد مبادرة السلام التي طرحتها الجامعة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢. وبرغم الإشكاليات الواردة في الخطة، فإنّ العرب يقترحون اعترافاً وسلاماً وتطبيعاً مع "إسرائيل" بما يشكل انقلاباً في المواقف والمعايير التاريخية المعروفة. كما أن لـ "إسرائيل" علاقات سلمية مع دول إسلامية جديدة، والتواجد الإسرائيلي ملموس في دول مثل أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان واوزباكستان. كما أنّ الدول التي تواجه تحديات "الإرهاب" وفوبيا الإسلام المتطرف، وهي ظاهرة واسعة الانتشار منذ عام ١٩٩١، تسعى إلى التعاون مع "إسرائيل" التي لديها الكثير ممّا تعرضه وتقدّمه في مجال الاستخبارات ومكافحة "الإرهاب" خاصة على ضوء الإرهاب المتوحّش الذي تمارسه بحق الفلسطينيين والعرب عموماً.

لقد استثمرت "إسرائيل" إمكانيات كبيرة لتطوير علاقاتها بالدول الإسلامية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، وهي حرصت على بناء علاقات قوية مع هذه الدول بمجرد تفكّكه.

وتؤكد محافل إسرائيلية رسمية أن دائرة "أوراسيا ٢"، التي دُشنت خصيصاً في الخارجية الإسرائيلية بهدف تنسيق الجهود الهادفة إلى تعزيز العلاقات الأمنية بشكل خاص مع هذه الدول، تعمل بشكل متواصل من أجل استنفاد الطاقة الكامنة في هذه العلاقات.

وتُركّز "إسرائيل" على تعزيز علاقاتها المميزة مع ثلاث دول رئيسة وهي: كازاخستان، وأوزبكستان وأذربيجان، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة لمكانتها الجيوستراتيجية بفعل قربها من إيران، التي هي في حالة عداء وجودي مع "إسرائيل"، وتركيا التي تتقلب علاقاتها أحياناً مع تل أبيب، إضافة إلى موارد هذه الدول الضخمة التي أغرت الكثير من الشركات الإسرائيلية بالاستثمار فيها. ويشير "مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية"، التابع لجامعة "بار إيلان"، إلى أنّ أحد أسباب الحرص الإسرائيلي على تعزيز العلاقات مع هذه الدول، يرجع إلى حقيقة أنّها تمثّل بوابة للوصول الأمني إلى الجمهورية الإسلامية في إيران أولاً ثم الوصول الاقتصادي إلى الدول الأخرى. وفي ورقة صدرت، أخيراً عن المركز، جاء أنه بالإضافة إلى العوائد الاستراتيجية الناجمة عن التعاون الأمني والاستخباري مع هذه الدول، فإنّ هذه الدول تمثّل سوقاً لمنتجات

الشركات الإسرائيلية، لا سيما شركات التقنية المتقدمة، التي تحتاجها هذه الدول في تطوير مؤسساتها وتحسين من قدرتها على استغلال واستثمار مواردها الطبيعية الغنية.

وأكد المدير الأسبق للخارجية الإسرائيلية، ألون ليفين، أن الموارد الضخمة لهذه الدول، جعلت العالم ومن ضمنه "إسرائيل" ينظر إليها على اعتبارها "الملعب العالمي الجديد". وفت ليفين، في مقال نشرته دورية "سيكور مموكاد" إلى أن ثراء هذه الدول عزز من استعدادها لاستقبال الإستثمارات الإسرائيلية، موضحاً أن كازاخستان تملك احتياطاً من النفط يبلغ ٣٠ مليار برميل، وتركمانستان تملك ١١,٦ في المائة من احتياطات الغاز في العالم، فيما يبلغ احتياطي أوزبكستان من الغاز ١,٨ ترليون متر مكعب.

وتتبع أهمية هذه الدول بالنسبة لـ "إسرائيل"، أيضاً، من كونها مصدراً مهماً للمهاجرين اليهود، إذ أن مئات الآلاف من اليهود هاجروا منها إلى الكيان الغاصب، فضلاً عن أن الوكالة اليهودية تعمل على إقناع المزيد منهم بالهجرة إليه. وقد سمحت هذه الدول للوكالة اليهودية بإقامة مراكز ثقافية يهودية لتعزيز علاقة هؤلاء اليهود بالكيان الصهيوني. ومن الدلائل على أهمية العلاقات بين الجانبين، حقيقة أن احتفالات كازاخستان بعيد استقلالها العام الماضي جمع كبار وزراء الحكومة والمعارضة في "إسرائيل" التي تؤدي دوراً أساسياً في تحسين قدرة أنظمة الحكم في تلك الدول على قمع المعارضة.

ونقل موقع "عروتس شيفاع" (القناة السابعة) في حينه عن وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق بنيامين بن اليعازر بأنه أدى دوراً رئيساً في تعزيز التعاون الأمني مع كازاخستان، التي تعتبر أكبر دول آسيا الوسطى من جهة المساحة وأغناها. وكشف بن اليعازر أن حكومة كازاخستان منحته ميدالية "تقديرًا" لجهوده في بناء الدولة وتطويرها، من خلال موقعه كوزير للبنى التحتية في حكومة أرييل شارون سابقاً. كما هنالك ما يُدلل على أنّ "إسرائيل" توظف علاقاتها مع هذه الدول في إدارة لعبة مزدوجة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. فمن جهة تدّعي تل أبيب أمام الأميركيين أنّها توظف علاقاتها مع هذه الدول لمنع توسع روسيا وللحيلولة من دون استعادتها مكانة الاتحاد السوفييتي السابقة، وفي المقابل، فإنّ تل أبيب تحرص على ضبط وتيرة علاقاتها مع هذه الدول كي لا تؤدي إلى استفزاز الروس.

ويذكر الإسرائيليون جيداً ردّة الفعل الروسية الغاضبة عندما تبين أنّ "إسرائيل" تزوّد جورجيا، التي كانت في حالة حرب مع روسيا، بأسلحة متطورة، والردّ الروسي جاء بتعزيز العلاقات مع إيران في حينه.

وقد تبين أنّ هناك وجهاً أسود لعلاقات "إسرائيل" بهذه الدول، إذ تؤدي تل أبيب دوراً أساسياً في تحسين قدرة أنظمة الحكم في تلك الدول على قمع المعارضة السياسية. وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أنّ شركات إسرائيلية تزوّد أنظمة الحكم في كازاخستان وأوزبكستان بتقنيات تمكّنها من التصدّ على المكالمات الهاتفية للمعارضين السياسيين ورصد أنشطتهم على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

ونقلت الصحيفة عن منظمة "حقوق الإنسان العالمية للخصوصية الشخصية"، والتي تدافع عن خصوصية الفرد، قولها إنّ شركتي "نيس" و"رينيت" الإسرائيليتين زوّدتا حكومتي كازاخستان وأوزبكستان بتقنيات قادرة على تتبّع أنشطة الصحافيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان. وأشارت المنظمة إلى أنّ المئات من المعارضين وناشطي حقوق الإنسان اعتقلوا وتعرّضوا للتعذيب بفعل "الأدلة" التي وفّرتها التقنيات التي سلّمتها الشركات الإسرائيلية للأجهزة الأمنية في البلدين.

من ناحيةٍ أخرى أفاد موقع "واللا" الاستخباري الإسرائيلي منذ بضع سنوات بأن نائب وزير الخارجية الصهيوني الأسبق، زئيف الكين، قد عقد جلسة توجيهات خاصة وسريّة للسفراء الصهاينة المعتمدين في الدول المجاورة لإيران، من أجل العمل على تعزيز العلاقات معها بما يشمل أيضاً تقديم مساعدات عسكرية واستخبارية مفيدة لها. وأضاف الموقع أنّه "في الوقت الذي كانت تواصل فيه إيران التقرب من الغرب، بما يشمل إجراء مفاوضات بشأن برنامجها النووي، قامت "إسرائيل" ببذل جهود كبيرة جداً، لإيجاد تحالفات مع الدول في آسيا الوسطى، التي تحدّ الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن أجل ذلك، عقد نائب وزير الخارجية الصهيوني اجتماعاً خاصاً في جورجيا مع السفراء الصهاينة المعتمدين في هذه الدول، وتحديداً مع دول الطوق الخمس التي تحدّ إيران، لدراسة كيفية تعزيز العلاقات معها بما يخدم المواجهة الحيوية مع طهران وبرنامجها النووي. وشارك في الجلسة السرية سفراء "إسرائيل" في أذربيجان وتركمانستان وأوزباكستان، وهي الدول الثلاث التي تحدّ إيران بشكلٍ مباشرٍ، وأيضاً سفيراً "إسرائيل" في كازاخستان وجورجيا، الدولتين القريبتين منها، وتعدان من الدول المهمة والمؤثرة في المنطقة. والجلسة، بحسب موقع "واللا"، حصلت في العاصمة

الجورجية تبليسي. وقد ناقش الكين مع السفراء الصهاينة المعتمدين في تلك الدول، مواقف وردود فعل هذه العواصم، من التغيير الحكومي في إيران أثر الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة، والتوجّه نحو المفاوضات بين طهران والدول العظمى. وجرى تداول سبل تعزيز العلاقات بين "إسرائيل وهذه الدول"، بما يشمل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، علماً أن تقارير نشرت أخيراً أشارت، بحسب موقع "واللا"، إلى أن "تل أبيب" تستخدم في الأساس البلدان المتاخمة لإيران، من أجل جمع المعلومات الاستخبارية عنها، وبحسب المنشورات الأجنبية، وفي مقدّمها ما نُشر في "فورين بوليسي" في شهر آذار ٢٠١٢، فقد اعتزمت "إسرائيل" منذ ذلك الحين استخدام قواعد أنشئت في أذربيجان لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية عند الضرورة.

الجدير بالذكر أنّ الحراك الإسرائيلي الذي قام به الكين في الدول المتاخمة لإيران، ليس جديداً بحسب تأكيد الموقع العبري، وهي دول توليها "تل أبيب أهمية خاصة في مواجهة إيران. وكان رئيس وزراء العدو نتنياهو قد التقى خلال إحدى زيارته للولايات المتحدة، بوزير خارجية تركمانستان، وعقد الاجتماع في نيويورك، وهو لقاء من لقاءين سياسيين قام بهما نتنياهو في الولايات المتحدة، إلى جانب لقاءه بالمسؤولين الأميركيين. وقبل بضعة أعوام فقط، فتحت "إسرائيل" سفارة لها في تركمانستان، للمرة الأولى، علماً أن هذا البلد هو من البلدان الإسلامية، وأهميته أنّه يحدّ إيران إلى الشمال الشرقي منها.

ويشير موقع "واللا" إلى أن توجيهات الكين التي أوجبت على السفراء العمل بموجبها، تقضي بتحفيز هذه الدول على الاقتراب أكثر من الموقف الإسرائيلي الاستراتيجي والجيوسياسي، مقابل سلة من المساعدات العسكرية والاستخبارية، تقدّمها تل أبيب. مضيفاً أنّ "هذه الجهود تلتقي مع جهود أخرى جرى العمل عليها في الآونة الأخيرة لدى عدد من الدول الأخرى المؤثرة، وفي مقدّمها دول أساسية في غرب أوروبا".

إنّ كياناً عدوانياً مثل "إسرائيل" قد تمكّن بفضل وضع استراتيجيات بعيدة المدى من تحقيق نجاحات اقتصادية وسياسية وأمنية باهرة وجديرة بالاهتمام في أوزبكستان، وعلى الرغم من تناقص معدلات الاستثمار الإسرائيلي في الآونة الأخيرة إلاّ أن سوق الواردات والحكومة الصهيونية حمت التجار والمستثمرين الإسرائيليين.

---

لقد دخل العرب دول آسيا الوسطى والقوقاز في بداية عقد التسعينيات، ولكن على الرغم من الفرص المتعددة المجالات التي أتاحتها أسواقها فإنهم كالعادة لم يحسنوا استثمارها ولا بدّ من الاعتراف بأن الجميع مقصرون في هذا المجال.